

بنك البحر المتوسط:

أرباح صافية بقيمة ٧٦,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٩

لمواصلة أداءنا الناجح عبر التزامنا لقرارات البنك المركزي اللبناني وتطبيق معايير بازل ٢ من جهة إدارة جميع أنواع المخاطر المصرفية من خلال رقابة فعّالة داخل المصرف للمزيد من الشفافية والإفصاح المالي. من جهة أخرى، نعتبر ان نجاح بنك البحر المتوسط في سياسة تنوع التسليفات والتوظيفات بالعمل المصرفي السليم لمختلف أنواع القطاعات المنتجة يأتي من صلب تجربتنا الطويلة داخل السوق اللبناني. وفي هذا السياق، يعمل المصرف أيضاً الى التوسيع المتواصل في مجال تسليف الشركات الكبرى (Corporate Banking)، بحيث أننا نقدم اليوم خدمات مصرفية لمعظم الأسماء الكبرى في مختلف المجالات. ونذكر طبعاً التوسع المستمر في مجال تسليف قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprises) وفي الخدمات المصرفية للتجزئة (Retail Banking). وقد عمل أيضاً بنك البحر المتوسط الى تطوير متواصل على صعيد خدمة الزبائن وذلك من خلال إعادة تصميم دور الفروع والخدمات المميزة عبر الإنترنت (MedOnline) بالإضافة الى الخدمات المصرفية عبر الهاتف. كما يقدم المصرف الأجدد من الأدوات الاستثمارية والتي تتميز معظمها بكونها ذات رأس مال مضمون وذلك عبر قسم الخزينة Treasury Division وكذلك الأمر عبر MedSecurities Investment SAL، التي تبدي حرصها الدائم على التجاوب مع حاجات ومتطلبات الزبائن في كافة مجالات الوساطة المالية.

وعلى صعيد تواجدنا في الخارج، يعتمد بنك البحر المتوسط سياسة توسعية من خلال BankMed Suisse في سويسرا ومصرف الاستثمار SaudiMed Investment Company في المملكة العربية السعودية بالإضافة الى مصرف T-Bank في تركيا والفرع في قبرص. ويحرص البنك على متابعة توسعه المدرس بعناية هادفاً الى حضور مصرفي قوي على الصعيد الإقليمي.

كجزء من مسؤوليتنا تجاه مجتمعنا وبيئتنا العامة، قام بنك البحر المتوسط بإطلاق حملة برنامج البيئي الريادي «Happy Planet» للعامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ والذي يشمل دراسات وخطط عمل في إطار سعيه الى زيادة الوعي حول عالم أخضر عبر البدء بتنفيذ مشاريع مبتكرة ذات الطابع المميز بهدف تحسين البيئة.

يتطلع بنك البحر المتوسط الى الإستمرار في التقدم والنمو بتوفير كافة الإحتياجات لعملائه من خلال إلتزامه بتقديم وتطوير الخدمات المصرفية الشاملة والمبتكرة عبر شبكة فروع تغطي كل الأراضي اللبنانية والتي من المتوقع وصول عددها الى ٥١ فرعاً خلال الربع الأول من العام ٢٠١٠. ■



د. نعمة صباغ

بأشرك بنك البحر المتوسط نشاطه عام ١٩٤٤ كمؤسسة للتسليف ليصل اليوم إلى أحد المراكز الأولى في القطاع المصرفي اللبناني.

مدير عام المصرف الدكتور نعمة صباغ تناول جميع الأنشطة التي يقوم بها المصرف، لافتاً إلى تحقيق بنك البحر المتوسط أرباحاً صافية بلغت ٧٦,٥ مليون دولار في نهاية شهر أيلول.

تطور بنك البحر المتوسط منذ تأسيس عام ١٩٤٤ كمؤسسة للتسليف ليصل اليوم إلى احد المراكز الأولى في القطاع المصرفي اللبناني. وكانت آخر المحطات عملية الدمج المتمثلة بتجميع موارد وقدرات مصارف تجارية ثلاث في مجموعة البحر المتوسط ضمن مصرف واحد تحت اسم بنك البحر المتوسط، تحقيقاً لمستوى أعلى من الإنتاجية.

عمل بنك البحر المتوسط دائماً على تطوير أنشطته المصرفية محافظاً على موقعه الطبيعي ضمن القطاع المصرفي اللبناني بإعتماده سياسة مالية واقعية ومحافظته تماشياً مع تعاميم واجراءات مصرف لبنان بمواجهة أي تعثر يمكن أن ينتج من ترددات الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي عصفت بأسواق واقتصاديات معظم دول العالم. إن السياسة النقدية التي انتهجها مصرف لبنان رمت ولا تزال الى تحقيق استقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية وإبقاء مستويات التضخم منخفضة مما يساهم في تحقيق النمو الإقتصادي كما تحفيز الاستثمارات الإنتاجية والتحويلات من العملات الصعبة الى الليرة اللبنانية. وارقام مصرف لبنان خير دليل على صدقية وثبات نظامنا المصرفي بوصول أموال الإحتياطي بالعملات الصعبة الى ٢٧,٢ مليار دولار في نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩. كما ان الرؤية الوقائية التي تتمتع بها السلطات النقدية اللبنانية الى جانب إدارة المصارف المحافظة أثمرت في زيادة الودائع وتراجع نسبة الدوارة الى نحو ٦٥,٤٪ بنهاية شهر تشرين الأول ٢٠٠٩.

ويفضل أسلوب عمله المصرفي السليم، نجح بنك البحر المتوسط في تحقيق نتائج جيدة جداً كما تظهر الأرقام أنه خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ بلغت أصول المصرف ١٠,٦ مليار دولار، بينما بلغت الودائع ٨,١ مليار دولار، وبلغت التسليفات الى القطاع الخاص ٣,٣ مليار دولار وقد ساهم هذا النمو في حجم ونشاط بنك البحر المتوسط المصرفي بتحقيق أرباح صافية بلغت ٧٦,٥ مليون دولار في نهاية شهر أيلول ٢٠٠٩ أي لمدة تسعة أشهر مقارنة بمبلغ ٧٠ مليون دولار عن السنة المالية ٢٠٠٨ كاملة. ويشكل تحصيلنا ضد ارتدادات الأزمة تحدي مستمر